الوحدة: وحدة تعليم استكشافية
المقياس: مدخل إلى مجتمع المعلومات
الرصيد: 02
المعامل: 01

المحاضرة الثامنة: مراحل وشروط بناء مجتمع المعلومات

إن مجتمع المعلومات يمثّل شكلا جديدا ومرحلة أعلى من مراحل التنظيم الاجتماعي تتضافر فيه شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطوّرة، ويمكن فيه تحقيق النفاذ المنصف والواسع إلى المعلومات للجميع، ويتوافر فيه المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، كما يجب أن تتوافر فيه سبل الاتصال الفعالة التي تساعد الشعوب على تحقيق إمكاناتها الكاملة، وتعزيز التنمية المستدامة. لذا فقد أصبح لزاما على الدول النامية التحوّل التدريجي نحو هذا النموذج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحديث الذي يدعم الانفتاح، والتنوّع، وذلك بتحقيق شروط الانتقال، والسير على خطى بلوغ مجتمع المعلومات.

1. مقومات مجتمع المعلومات:

يقوم مجتمع المعلومات على أربعة مقومات رئيسة، تضمن البناء السليم له، والانتقال الصحيح إليه، وهي:

1- حماية خصوصية الأفراد.
2- الحق في المعرفة.
3- حق استخدام والاستفادة من المعلومات بأقل التكاليف.
4- مشاركة الأفراد في صنع القرار على كل المستويات؛ المحلية، الوطنية، العالمية.

2. شروط بناء مجتمع المعلومات في الدول النامية:

إنّ بناء مجتمع المعلومات يمكن أن يتّم من خلال تحقيق العناصر الأساسية لقيامه، وفقاً لمجموعة من الشروط اللازمة، والتي تتلخص في ما يلي:

- ✓ تشكيل ساحة معلوماتية عالمية موحّدة، وتعميق عمليات التكامل الإعلامي والاقتصادي للأقاليم والدول.
- ✓ إنشاء القاعدة المادية المعتمدة على منجزات التكنولوجيا الحديثة، ومنها تكنولوجيا المعلومات وشبكات الحاسب الآلي وشبكات الاتصال المسموعة والمرئية عبر الأقمار الصناعية، ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني الذي لابد وأن يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات وإمكانيات الواعدة.

- ✓ إنشاء سوق المعلومات واعتباره أحد عوامل الإنتاج مثله مثل الموارد الطبيعية وقوة العمل ورأس المال.
- ✓ تطوير البنية التحتية للاتصالات المسموعة، المرئية والمواصلات وتنظيمها.
- ✓ رفع مستوى التعليم بمستوياته وتخصصاته المختلفة، وتطوير العلوم والتكنولوجيا والثقافة من خلال توسيع إمكانيات نظم تبادل المعلومات على المستوى القومي والإقليمي والعالمي، ورفع مستوى الكفاءة المهينة وتشجيع المواهب الإبداعية.
- ✓ وضع السبل الكفيلة باحترام وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في حرية الوصول والحصول على المعلومات وتوزيعها كشرط من شروط التطور الديمقراطي.

وتطور مجتمع المعلومات يجُر وراءه توفير فرص عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل تحتاج لإعداد مهني خاص رفيع المستوى، وإلى إعادة تأهيل الكوادر المهنية القائمة على عملها بشكل دائم، وهو ما يفرض الحاجة لتنظيم حملة وطنية تعليمية شاملة ودائمة، يشترك في إعدادها وتنفيذها كافة الإدارات والمؤسسات الحكومية العامة والخاصة والمنظمات المهنية والشعبية ومؤسسات التعليم والبحث العلمي والهيئات الاستشارية وغيرها.

ولضمان نجاح الحملة التعليمية الوطنية لا بد من ضمان حصول المشاركين في الدورات القائمة على المعلومات الجديدة في هذا المجال واستخدام أحدث المنجزات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال، وإدخال الإعلام المرئي ضمن وسائل التعليم عن بعد، والتوسّع في تحديث نظام تأهيل وإعادة تأهيل المعلمين والمحاضرين والمدربين القائمين على الحملة الوطنية التعليمية الدائمة والشاملة، لإعداد وتهيئة الإنسان القادر على تقبّل واقع مجتمع المعلومات.

ومن الشروط الضرورية لنجاح الانتقال إلى مجتمع المعلومات، الاستمرار في إجراء واستكمال الأبحاث العلمية الجارية في مجالات تقنيات وتكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال وتطويرها، والعمل على تطبيق نتائجها في مختلف مناحي الحياة وخاصة فروع الاقتصاد الوطني، مع مراعاة حاجة ومتطلبات السوق الإعلامية المحلية، والأخذ بنتائج تلك الأبحاث لدى وضع البرامج الخاصة بتطوير عملية إدخال واستخدام المعلومات العلمية والتقنية في خدمة المجتمع، ومراعاة حاجة جميع الشرائح الاجتماعية من المعلومات الالكترونية المفتوحة للاستخدام العام، ونوعية وخصائص المعلومات الالكترونية ذات الاستعمال الخاص والمعنية بالمعلومات الرسمية وبأسرار الأبحاث العلمية الهامة والأسرار التجارية، المالية والاقتصادية

وكل ما له علاقة بالأمن القومي والإعلامي والمصالح الوطنية العليا، وأخذها كلها بعين الاعتبار عند العمل على توحيد مقاييس الانفتاح والتكامل مع الشبكات الالكترونية الوطنية والإقليمية والدولية في ظروف العولمة وعدم الاكتفاء بالنوايا الطيبة وحدها فيما يتعلق بالساحة المعلوماتية المنفتحة.

3. خطوات الانتقال إلى مجتمع المعلومات:

إنّ مسألة ولوج مجتمع المعلومات ليست سهلة، كون ذلك يتطلب المرور بالعديد من الخطوات والمراحل نوجزها فيما يلي:

1- وضع سياسة للمعلومات على المستويين الوطني، والمحلي والعمل على تنفيذها لتشكيل نمو مجتمع المعلومات.

2- اعتبار المدخل المعلوماتي المنطلق الأساس لتحقيق الاندماج والتكامل.

3- اعتبار قضية مجتمع المعلومات من القضايا الجديرة بالاهتمام من جانب السلطات العليا بعد أن أصبح قطاع المعلومات من أهم و أبرز عوامل التنمية والتطوير.

4- إنشاء منظمة وطنية لصناعة المعلومات كخطوة في سبيل التحول إلى مجتمع المعلومات.

5- الاهتمام بالتعليم باعتباره أهم مقومات مجتمع المعلومات وما أحوجنا إلى تعليم حقيقي متطوّر يشجع على التحصيل الحقيقي، ويثمّن الإبداع والابتكار.

6- الدعوة إلى زيادة حجم الاستثمارات في اقتصاد المعلومات من جانب القطاعين العام والخاص لأن عائد الاستثمار هنا أثبت فاعلية في الدول المتقدمة.

وقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خطة للتنمية الثقافية، وذلك بهدف إعداد مجتمعاتنا للولوج بها إلى مجتمع المعلومات وذلك من خلال:

- ✓ اعتبار تهيئة المجتمع لمتطلبات مجتمع المعلومات قضية ثقافية من أولى الأولويات.
- ✓ قيام مؤسسات التعليم، والتعليم العالي بسرعة التجاوب مع متطلبات الثورة الإلكترونية.
- ✓ البدء الفوري بإعداد الهياكل المتخصصة اللازمة وذلك لوجود ضعف في الهياكل الأساسية لتقنية المعلومات في معظم البلدان العربية سببه قلة المتخصصين والمؤهلين في تقنيات المعلومات.
- ✓ مواجهة المشاكل المزمنة في تحقيق تكامل معلوماتي على كل المستويات.
- ✓ مواكبة خطط التعليم لخطط التنمية والتركيز على الجانب التعليمي والتربوي وعدم الاكتفاء بالتعليم الرسمي، بل أنْ يشمل ذلك التعليم الذاتي والمستمر والإسراع في إدخال تقنية الحاسوب في نظم التعليم الرسمي.

- ✓ ربط إدخال الحاسوب في نظم التعليم بمشكلات أخرى مثل :الاهتمام بالتراث الإسلامي العربي.
- ✓ التشجيع على الإبداع و تنمية القدرات لحل المشكلات.
- ✓ إلغاء النظرة القديمة التي لا تقيم وزنا للمعلومات بعد أن أصبحت صناعة أولية وموردا هاما لابد منه.
- ✓ جعل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات معروفة و متاحة و سهلة المنال من قبل عامة الأفراد.
- ✓ وضع سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية.
- ✓ السعي إلى تطوير المعاهد والجامعات بما يناسب سوق العمل الخاص بالخريجين الذين يتقنون المهن المعلوماتية والعمل على تكوين كوادر متخصصة في تكنولوجيا المعلومات.

4. الأطراف الفاعلون في مجتمع المعلومات:

نتج من بروز مجتمع المعلومات ظهور طبقة جديدة من العمالة، سميّت بالأطراف الفاعلة في قطاع المعلومات.

وقد قسّمها الباحثون إلى أربعة فئات فرعية وهي:

- منتجو المعلومات.
- مجهزو المعلومات.
- موزعو المعلومات.
- العاملون في بنية المعلومات.